في تقابل التناقض – عبد الجبار الرفاعي

تقابل التناقض هو تقابل السلب والايجاب، بحيث يرد السلب على نفس ما ورد عليه الايجاب، نقول: زيد موجود، وزيد ليس بموجود، فهنا يرد السلب على نفس ما يرد عليه الايجاب.

التناقض اصله في القضايا

التناقض في اصله انما يكون في القضايا، ولكن ربما يتحول مضمون القضية الى مفرد، فعندما نقول: زيد، ولا زيد، فهو اصلاً تناقض بين قضيتين، ولكن مضمون القضيتين حوّل الى مفرد، أي أن قضية (زيد موجود) حولناها الى: زيد، و(زيد ليس بموجود) حولناها الى: (لا زيد). فالتناقض يكون في القضايا ولكن قد تتحول أحياناً القضية الى مفرد، فيبدو التناقض كأنه بين المفردات، فيقال: التناقض بين وجود الشيء وبين عدم ذلك الشيء.

نقيض كل شيء رفعه:

ربما يقال ان نقيض كل شيء رفعه، بينما الفيلسوف الإسلامي الطباطبائي يقول: أن نقيض الشيء معناه أنه الطارد لذلك الشيء، فعندما نقول: نقيض الإنسان هو اللاإنسان، أي هو ما يرفع ويبطل وينفي ويطرد الإنسان. إذاً ما هو نقيض اللاإنسان؟ يقال: نقيضه هو اللالاإنسان، وهذا اللالاإنسان لازمه هو الإنسان، فالإنسان هو لازم اللالاإنسان، لان نفي النفي اثبات، وحينئذ لا يكون هذا نقيضاً بل من لوازم النقيض، أي أن الإنسان ليس نقيضاً الى اللاإنسان، وانما هو لازم النقيض.

بينما يقول الطباطبائي: ان الإنسان واللاإنسان يوجد بينهما تناقض، والإنسان ليس لازماً لنقيض اللاإنسان، وانما هو نقيض اللاإنسان، لأن المراد بنقيض الشيء هو الطارد لذلك الشيء، والنافي لذلك الشيء، والرافع لذلك الشيء، فعندما نريد ان نرفع الإنسان نرفعه

باللاإنسان، وعندما نريد أن نرفع ونطرد اللاإنسان نرفعه بالإنسان، وليس بلاالإنسان كما ذهب بعضهم.

النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان:

حكم النقيضين انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان، بنحو القضية المنفصلة الحقيقية. فان القضية الشرطية لها عدة تقسيمات، وأحد تقسيمات الشرطية هو بحسب نسبتها، فتنقسم الى: متصلة ومنفصلة، وبحسب كيفها تنقسم الى: موجبة وسالبة، وبحسب الاحوال والازمان تنقسم الى: شخصية ومهملة ومحصورة... الخ.

ومعنى القضية المنفصلة، هي القضية التي بين طرفيها تنافٍ، فلا يجتمعان كما لا يرتفعان في الايجاب. تقول في المنفصلة العنادية: العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً، فهنا يوجد بين الطرفين تنافٍ وعناد حقيقي، أي أن ذات النسبة في كل منهما تنافي وتعاند النسبة في الآخر، فالعدد الصحيح كالاربعة لا يمكن أن يكون زوجاً وفرداً، كما لا يمكن ارتفاع الزوجية والفردية عن الاربعة. فهذه هي القضية المنفصلة الحقيقية، وهي ما يحكم فيها بتنافي طرفيها صدقاً وكذباً في الايجاب وعدم تنافيهما في السلب، بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما في الايجاب ولا يمكن ارتفاعهما. بينما يجتمعان ويرتفعان في السلب. نلاحظ هذه القضية المنفصلة الحقيقية الموجبة، التي لا يمكن اجتماع الطرفين،كالاربعة فانها لا يمكن أن تكون زوجاً وفرداً، كما ولا يمكن أن تكون الاربعة لا زوج ولا فرد.

وهنا يقال نفس الشيء فهذه قضية منفصلة حقيقية، وهي: النقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان، أي لا يمكن أن يجتمع الإنسان واللاإنسان، ولا يمكن أن يرتفع الإنسان واللاإنسان، فالنقيضان هما على سبيل القضية المنفصلة الحقيقية.

استحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما أولى الأوائل:

امتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما، قضية تصديقية بديهية لا نظرية، وهذه القضية البديهية من نوع الأوليات، والاوليات هي القضايا التي يصدق بها العقل لذاتها، أي بدون سبب خارج عن ذاتها، بل مجرد أن يتصور الطرفين ويلتفت الى النسبة يكفي ذلك في التصديق والجزم والاعتقاد بها. وهذه القضية استحالة اجتماع وارتفاع النقيضين ليست هي من الأوليات فحسب بل هي أولى الأوليات، أي أن هذه القضية تمثل قضية تصديقية بديهية، وهي رأسُ مالِ عملية التفكير، لأن كل عملية تفكير تستند اليها، فكل نشاط عقلي لابد أن يستند الى هذه القضية، بل نفس هذه القضية استحالة اجتماع النقيضين تستند أيضاً الى استحالة اجتماع النقيضين، فهي لا يمكن أن تكون صادقة وكاذبة في آنٍ واحد. خذ أي قضية تجد أنها لا يمكن أن تكون صادقة وكاذبة في آن واحد، أي أن عملية التفكير البشري تبدأ من هذه النقطة، والتصديقات التي يحصل عليها الإنسان تبدأ من هذه النقطة، وكل التصديقات الاخرى سواء كانت بديهية أو نظرية تستند الى استحالة اجتماع النقيضين، وإلا لو أمكن اجتماع النقيضين لأمكن اجتماع النفي والاثبات، بمعنى الكذب والصدق، فتكون القضية كاذبة وصادقة في آن واحد.

لا يخرج عن حكم النقيضين شيء:

لا يمكن أن يخرج عن حكم النقيضين شيء على الاطلاق، فأي شيء إما أن يصدق عليه النفي أو الاثبات، خذ هذا الكتاب مثلاً، فإما أن يصدق عليه إنسان أو لا إنسان، وهذه قضية بديهية، ونحن نستعملها في حياتنا بشكل واسع فقد تقول: أعطني قلماً، ولكني اعطيك كتاباً، لكنك ستقول هذا ليس قلماً، فالكتاب اما يصدق عليه أنه قلم أو لا يصدق.

فحكم النقيضين أنه لا يوجد شيء في الوجود إلا ويصدق أحد النقيضين، فكل شيء نفترضه إما أن يكون موجوداً أو غير موجود، إنسان أو لا إنسان ابيض أو لا أبيض.

قد يقال أن الماهية من حيثُ هي ليست إلاّ هي لا موجودة ولا معدومة، فهل يعني ذلك أن الماهية مستثناة من هذا الحكم، لأنها لا موجودة ولا معدومة؟

الجواب: ان الماهية إذا لاحظنا من حيثُ هي وهذا القيد جداً أي ماهية الإنسان لم يؤخذ فيها قيدٌ زائدٌ على الجنس والفصل الحيوان والناطق فلم يؤخذ فيها أنها موجودة أو معدومة أو طويلة أو عريضة أو بيضاء أو صفراء... الخ، وان كانت ماهية الإنسان وأية ماهية مفترضة في الواقع إما أن تكون موجودة أو معدومة، أي هي بالفعل إما موجودة أو معدومة، لكن حقيقة الماهية لم يوخذ فيها الوجود والعدم. فلا تقول: الإنسان يساوي حيواناً ناطقاً زائداً موجود أو معدوم أو طويل أو ابيض، فحد الماهية التام أو التعريف الحقيقي للماهية، مأخوذ فيها ما يقوّم الماهية، وهو الجنس والفصل فقط، وان كانت في الواقع قطعاً إما أن تكون موجودة أو معدومة. خذ ماهية مفترضة، كالعنقاء مثلاً، فانها معدومة، بينما ماهية الإنسان موجودة. فكل شيء نفترضه لا يخرج من حكم النقيضين، أي أنه إما موجود أو معدوم في الواقع.

وحدات التناقض:

لكي يتحقق التناقض بين قضيتين، بحيث تكون احداهما كاذبة والاخرى صادقة، لابد من توفر مجموعة شروط، وهذه الشروط هي التي يعبر عنها بوحدات التناقض، وهي معروفة كما في كتب المنطق القديمة بثماني وحدات، ولكن صدر المتألهين زاد عليها وحدة أخرى فأضحت هذه الوحدات تسعاً.

وهذه الوحدات التي يجب توفرها ليتحقق التناقض بين قضيتين فتكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة هي:

1_ وحدة الموضوع: أي أن يكون الموضوع واحداً، فزيد موجود، وبكر ليس بموجود لا تناقض بينهما، لاختلاف الموضوع في القضيتين.

2_ وحدة المحمول، كما نقول: زيد عالم، وزيد ليس بمريض، فلا تناقض بينهما لعدم وحدة المحمول.

3_ وحدة الزمان، أي كلاهما في زمان واحد.

4_ وحدة المكان.

5_ وحدة القوّة والفعل.

6_ وحدة الكل والجزء.

7_ وحدة الشرط.

8_ وحدة الاضافة.

أما الوحدة التي زادها صدر المتألهين فهي وحدة الحمل، والمقصود بها أن يكون الحمل فيهما معاً من نوع الحمل الأولي أو الحمل الشائع، في القضية الموجبة الحمل أولي مثلاً، وكذلك في السالبة، فحينئذ تكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة.

أما إذا كان الحمل في أحدهما حملاً أولياً وفي الأخرى شائعاً فلا يوجد تكاذب بينهما. فعندما نقول: الجزئي جزئي، والجزئي ليس بجزئي، فلا تناقض بين هاتين القضيتين، وان كانت في القضية الاولى والثانية متوفرة الوحدات الثماني للتناقض، لكن الوحدة التاسعة وهي وحدة الحمل غير متوفرة، إذْ الحمل في إحداهما حملاً أولياً وفي الأخرى حملاً شائعاً، ولذلك كلاهما تكون صادقة، أما لو كان الحمل في كليهما حملاً واحداً فتكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة.

فالجزئي جزئي بالحمل الاولي،والجزئي ليس بجزئي بالحمل الشائع، لأن مفهوم الجزئي في الذهن ليس مصداقاً للجزئي، وإنما مفهوم الجزئي في الذهن هو مفهوم كلي، ينطبق على كل المصاديق الجزئية، أي أن مفهوم الجزئي في الذهن ليس مفهوماً جزئياً، بل هو مفهوم كلي. فلا تناقض بين القضيتين بل كلاهما صادقة، لاختلاف وحدة الحمل بين القضيتين.